رئيس الوزراء منحها ٢٥ مليار دينار وهدوؤها لا يعكره سوى زيارته المتكررة لقرية "جناجة"

أهالي طويريج: لسنا تكارتة العراق الجديد وزيارات المالكي لم تنفعنا بشيء

منذ عام ٢٠٠٦ اراد كثيرون لمدينة الهندية المعروفة باسم "طويريج" نسيان تاريخها حين اصبح احد ابنائها، نوري كامل ابو المحاسن المالكي، رئيسا لأول حكومة منتخبة بعد الاطاحة بنظام صدام عام ٢٠٠٣. فمنذ ذلك الوقت اراد كثيرون للمدينة الغافية على نهر الفرات، نسيان العشرات من ابنائها المبدعين، ابتداء من المطرب العراقي عبد الامير الطويرجاوي وليس انتهاء بالجراح والفنان العالمي علاء بشير، والقبول بأن تذكر اسمها مقترن باسم "ابو اسراء المالكي" الذي يفضل ان ينادى بـ"الحجي" بعيدا عن صيغة المخاطبات الرسمية كما يقول مقربون منه.

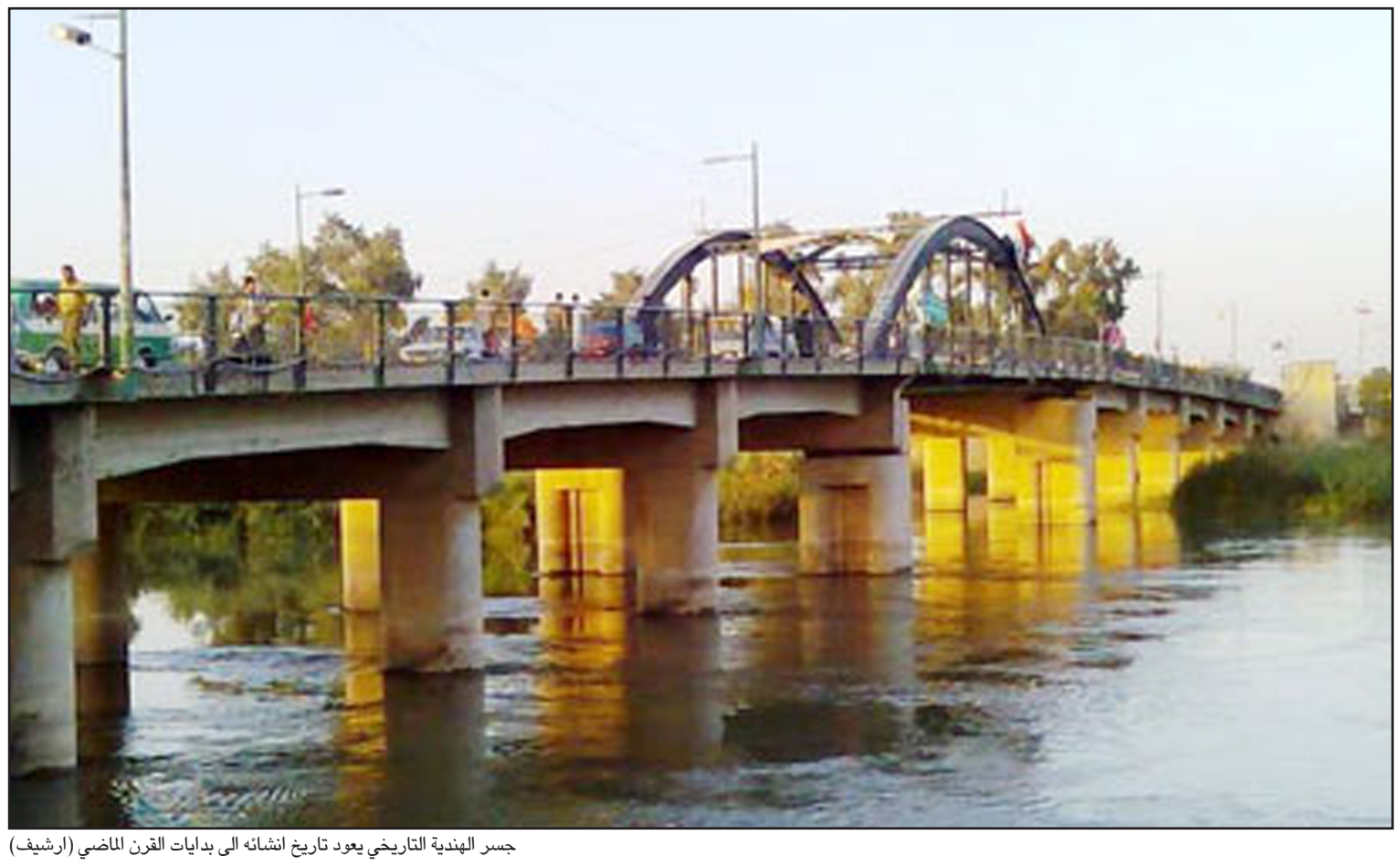

جسر الهندية التاريخي يعود تاريخ انشائه الى بدايات القرن الماضي (ارشيف)

□ بغداد / مازن الزيدي

لكن هذه الهوية اللصيقة برأس هرم السلطة الجديد لم تمنح طويريج التابعة لمحافظة بابل، ثمار هذه القربى التي حولتها، ولو بشيء من المبالغة المقصودة، الى "عوجة ثانية" في اشارة الى مسقط رأس صدام في ضواحي مدينة تكريت.

وينفي قائمقام قضاء الهندية ان تكون المدينة تحظى بامتيازات خاصة، غير تلك التي تتمتع بها باقي المدن العراقية، بل انه يتحدث عن اهمال قد يكون مصدره محاولة مسؤولي الدولة ابعاد تهمة الانحياز التي كان يتبعها رموز النظام السابق مع ابناء العشائر والمدن التي ينحدرون منها.

ويؤكد المسؤول ان المدينة التي يقطنها ربع مليون نسمة بحاجة الى عشرة اضعاف ما يخصص لها في الموازنة.

وأنشئت المدينة على ضفاف احد فروع الفرات قام بحفره رجل اعمال هندي، مطلع القرن التاسع عشر، لتزويد النجف بالمياه. فيما أنشئت سدة الهندية الشهيرة عام ١٩١٣ إبان العهد العثماني بواسطة شركة بريطانية.

وفي لقاء مع "المدى" يقول عباس عبد العباس الشمري ان "ما حصل عليه قضاء الهندية كموازنة للعام الماضي كان ١٢ مليار دينار وسيرتفع لنحو ٣٢ مليار العام الحالي اعتمادا على مبدأ الكثافة السكانية التي توزع على أساسها الموازنة العامة"، ويضيف ان "عدد نفوس القضاء يتراوح بين ٢٥٠ – ٣٠٠ الف نسمة موزعين على مركز القضاء وناحيتين".

ويبدي المسؤول المحلي عدم رضاه عن الموازنات التي تخصص لمدينته اذ يقول ان "قطاعي الصحة والتعليم بحاجة لعشرة اضعاف هذا المبلغ".

وحول ابرز القطاعات التي تم التركيز عليها خلال العام الماضي، يوضح قائمقام الهندية ان "التركيز انصب على مشاريع الطرق اذ تم اكساء ١٥ كم في المناطق الريفية، كما تم انشاء ٣ مراكز صحية، بالاضافة الى انشاء عدد من ساحات الرياضة"، ويتابع "انجزنا مبنى المحكمة، كما تم توسيع مستشفى الهندية بانشاء دار الاطباء وتوسيع اجنحة الطوارئ والاستشارية".

وبشأن واقع الاستثمار في الهندية، يقول عبد العباس "هناك اسباب عديدة جعلتنا خارج خريطة الاستثمار الاجنبي وحتى المحلي، اولها قانون الاستثمار ذاته، ثانيا لأننا مدينة صغيرة".

ويلفت الى ان "كل مدن العراق، وليس الهندية فقط، تعاني من تآكل البنى التحتية، والعمل بأعمارها لم يبدأ الا بعد ٢٠٠٨، والمدينة بحاجة للكثير في هذا المجال، فطوال نصف قرن لم يكن في الهندية سوى جسر بناه الانكليز، ولم يتم انشاء الجسر الثاني الا قبل سنوات"، ويضيف "هناك عدم اهتمام من المسؤولين دفعا لتهمة التمييز عنهم كما كان يفعل رموز النظام السابق بأبناء عشائرهم والمدن التي ينحدرون منها".

اما علي عبد الحسين الخفاجي، التدريسي والباحث، فيتحدث لـ"المدى" حول ما بات يشاع عن طويريج او الهندية بانها اصبحت "العوجة الثانية"، ويقول "هذا غير صحيح ابدا، فطويريج ليست عوجة ولا اهلها تكارتة، لانهم لا يحظون بمعاملة خاصة لا في الخدمات ولا غيرها".

ويضيف التدريسي بالقول "القاذورات تملأ شوارع المدينة التي تفتقر للصرف الصحي، والبطالة متفشية بين شبابنا وبامكاني ذكر العشرات من خريجي الكليات وحتى المهندسين من اصحاب البسطيات والبقالين"، ويضرب مثلا على ذلك "حصلت الهندية على ٤٠ درجة وظيفية من وزارة التربية في وقت تقدم لها اكثر من ٨ الاف خريج".

وينفي الخفاجي بنبرة قاطعة ان يكون انحدار رئيس الوزراء من طويريج قد عاد بالنفع على المدينة، ويؤكد "وضع المدينة بعد رئاسة المالكي للحكومة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك رغم زياراته المتواصلة لمدينته".

ويتابع حديثه عن "منح المالكي بلدية طويريج مبلغا قدره ٢٥ مليار دينار في اول زيارة قام بها للمدينة بعد توليه رئاسته الأولى لإتمام بعض المشاريع المتلكئة لكنها لم تصرف في موردها"، ويقول ان "المالكي في زياراته اللاحقة حاسب الادارة المحلية عن هذه الاموال وعنفهم بشدة ولكن لا فائدة اذ لم تحصل المدينة على اي شي من تلك المنحة".

بدوره يقول مهند محمود، موظف في شركة اهلية، ان "شباب طويريج لم يعد امامهم من فرص للعمل سوى التطوع بالجيش او الشرطة او الاجهزة الامنية الاخرى بما فيها لواء حماية رئيس الوزراء". ويضيف "اعرف العشرات من اصدقائي واقربائي يستثمرون زيارات المالكي او اقاربه للمدينة لتقديم طلبات التعيين في الاجهزة الامنية".

ويتابع "قرية جناجة التي تبعد نحو ٥كم عن طويريج وهي مسقط رأس المالكي انتعشت بشكل ملحوظ بعد التحاق اغلب شبابها بوظائف حكومية لاسيما في الجيش والشرطة، وبعد ان كانت منطقة ريفية تحولت الى قرية عصرية تضم منازل حديثة وشوارع معبدة كما انها تزدحم بأنواع السيارات الحديثة لكن ذلك لم يؤثر في طيبة اهلها وهم يبدون المساعدة لمن يطلبها منهم".

ويختم "طويريج حافظت على هدوئها لان اهلها يميلون للسلام، ولا يعكر هذا الهدوء الا الانتشار الامني المشدد الذي يتزامن مع زيارة الحجي". في اشارة الى رئيس الحكومة.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

ليبدأ سحب الثقة

لدينا ١٠ سقطات كبرى تورط فيها رئيس الحكومة بمفرده ولم يكن شركاؤه من الأحزاب الأخرى، شركاء له فيها. كل واحدة من هذه السقطات تكفي لسحب الثقة عنه.

لم أكتب هذا الأسبوع عن أزمتنا السياسية، في محاولة للتماشي مع رغبة جمهور يقول ان لدينا أشياء كثيرة ينبغي أن نكتب عنها غير موضوع السيد المالكي وخصومه، وهذه حقيقة فالأزمات تجعلنا ننسى كثيرا من الظواهر التي تستحق التعليق. كتبت خلال الأيام الماضية عن "ديك السيدة الكرخية" الذي قفز من بغداد إلى البصرة وفق أساطير العصر الوسيط. وعن بدوي يعتقد أن أمريكا قامت باحتلال الصين عام ١٩٩٩. وعن جنود غضبوا لاني لم أكن أعرف رقم زقاقنا، وعامل هاتف يريدني أن أدفع فاتورة هاتف غير موجود. وعن ننماخ "الالهة الأم" لدى السومريين الذين اعتقدوا أنها تركتهم وخذلتهم وعادت إلى منزلها في السماء، في لحظات الانحطاط الحضاري. وقبل ان تحتجب الجريدة على خلفية الإجراءات الأمنية، أريد أن أسجل ملاحظتين على ما وصلت إليه أزمة استجواب المالكي.

فليس صحيحا أن الأحزاب المشاركة في السلطة تتقاسم مسؤولية مشتركة مع المالكي عن كل الأخطاء. السقطات الكبرى كانت من اختصاصه هو، وحاولوا أن تتذكروا معي: المس باستقلالية القضاء، والقفز على مبدأ الفصل بين السلطات، وحرمان البرلمان من دوره التشريعي عبر استصدار قرارات المحكمة الاتحادية. المس باستقلالية الهيئات الحساسة مثل النزاهة ومفوضية الانتخابات والبنك المركزي. انفاق ٥٠ مليار دولار بدون قانون. ضرب المتظاهرين وملف السجون. إنفاق ٢٥ مليار دولار على الكهرباء دون إضافة ساعة تجهيز واحدة. الإصرار على بقاء مجلس الوزراء بلا نظام داخلي ينظم طريقة صنع القرار. إنفاق ١٤ مليار دولار سنويا على العساكر والتفرد بإدارة هذه المؤسسة مع الفشل في تأهيل أجهزة المعلومات والمخابرات التي يبلغ عددها نحو ١٠ أجهزة كلها مرتبطة بمكتبه...الخ.

هذه نماذج على اكبر السقطات في دولتنا، والمسؤول المباشر عنها حصرا هو السيد نوري المالكي.

المالكي يقول اليوم: اذا قرر الغرماء استجوابي فإن لدي فضائح ضدهم وسأقوم باستجوابهم ايضا. لكن هذا أمر حسن، وليته يتحقق. وشخصيا لا اعتقد ان التيار الصدري او التحالف الكردستاني او العراقية سيرفضون تغيير وزرائهم اذا ثبت انهم غير نزيهين او تنقصهم الكفاءة. وقد تغير رجالهم مرات عدة. لكن المشكلة اليوم هي في فريق رئيس الحكومة، فالذي يحصل ان الكتل الاخرى لا تمانع من استبدال ممثليها في السلطة، بينما تمانع كتلة دولة القانون من استبدال رجلها وترفض تغيير زعيمها رغم انه بقي في السلطة ٧ اعوام وفشل في اقناع الاطراف النيابية الكبرى بالبقاء داعمة له.

خصوم المالكي تفوقوا عليه بجملة قضايا، منها انهم يشعرون بأهمية حماية مبدأ التعددية السياسية، وهذا هو المدخل المشروع للديمقراطية الكاملة. وذلك رغم ان بعضهم ليس ديمقراطيا كفاية او انه لم يكن معروفا بإيمانه بالصيغة الحديثة لادارة الدولة. لكن هذا البعض ادرك ان بقاء العراق موحدا وادارة الخلاف بشكل معقول، يتطلب حماية التعدد السياسي، لكي تعيش الطوائف والاعراق مع بعضها دونما استبداد من احد. انهم بذلك اكثر حداثة منه.

وهم ايضا اكثر نضجا منه. فقد تفوقوا على المالكي بخطاب اكثر كياسة. لم يقولوا انهم سيحركون العساكر او سيقومون باعتقال احد، ولم يهددوا بانتزاع السلطة. لقد طلبوا جمع تواقيع لسحب الثقة عنه بعد مكوثه ٧ اعوام في منصبه. اما هو فاستشاط غضبا وراح يطلق التهديدات في كل اتجاه. وقبل غضبه هذا كان يطارد نائب رئيس الجمهورية بشكل هستيري، ويوجه اللكمات لصالح المطلك ويعتقل فرج الحيدري ويأمر بقطع البنزين عن كردستان، ويلوح بمحاسبة محافظ البنك المركزي على ذنب لم يرتكبه، ويحرك قوات قرب بيت الصدر في النجف، محاولا جعلنا ننسى ان اهل الفاو يشربون الماء المالح وان أزقة بغداد مليئة بالاوساخ، وأن العراق انفق ٥٠٠ مليار دولار تحت ولاية المالكي دون ان يحدث تغيير في البؤس.

المطلوب اليوم ان يهدأ رئيس الحكومة، وان يقبل بأن العراق محكوم بالتعددية التي يحميها الجميع ويضمنها المجتمع الدولي. وأن يدرك ان خروجه من السلطة لن يكون نهاية المطاف، لان الانفتاح السياسي الذي يكرهه، سبيل لعودته الى السلطة في اي لحظة. وأن يتوقف عن الحديث عن مؤامرة او تصوير العراق بلدا هشا يمكن ان يتناثر بين المجرات لو غادر هو مكتبه في المنطقة الخضراء. ليهدأ هو وليبدأ الاستجواب وسحب الثقة في البرلمان.

قال إن مصالح الشعب غير خاضعة للتفاوض وإنه يسعى لإنهاء معاناة العراقيين

الصدر: التشكيك بنقص التواقيع ونزاهتها يفاقم الأزمة

□ بغداد / المدى

جدد زعيم التيار الصدري إصراره على المضي في عملية سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي، مبينا أن كل همه هو انهاء معاناة الشعب عبر تحقيق "المشروع الاصلاحي" المتمثل بسحب الثقة، مضيفا سندعو مع الشركاء وبصوت واحد رئيس الجمهورية لتقديم الطلب وعقد جلسة البرلمان لطرح سحب الثقة عنه وانهاء الامر سواء بالسحب او العكس لانهاء معاناة الناس.

وتطالب العراقية بالتنسيق مع التيار الصدري والتحالف الكردستاني، رئيس الجمهورية جلال طالباني بتقديم طلب إلى البرلمان لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. وسبق ان دعا طالباني القوى الراغبة في اقالة المالكي بجمع تواقيع ١٦٤ نائبا ليوافق على رغبتها في تقديم طلب إلى البرلمان للتصويت على سحب الثقة، لكن تلك القوى فشلت إلى الآن في جمع العدد المطلوب. وقال الصدر، في رده على سؤال لعدد من أتباعه اعربوا عن تخوفهم من مشروع سحب الثقة ونتائجه امنيا ومعاشيا، ان "كل همي أنْ تنتهي معاناتكم ايها الشعب الحبيب، وهذا (المشروع الإصلاحي) أعني (سحب الثقة) ما جاء إلا لرفع بعض معاناتكم التي تزداد يوماً بعد يوم، فلا ماء ولا كهرباء ولا أمن ولا أمان الا خلف اسوار (المنطقة الخضراء)، فأنتم وانا لم ولن نرضى بذلك الذل والضيم، فلذا قررنا نحن الشركاء على ان نغير ما بأنفسنا من خنوع وخضوع لذلك حتى يبدل الله ما بنا من (سوء) وكما قال تعالى: (لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)".

وأضاف الصدر "أحبتي لست ممن يقدم السياسة على الدين انما مشروعنا عقائدي ولا مجال للتفاوض او التحاور في حقوق الشعب، بل ان حقوقكم مقدمة على كل شيء ما دامت ترضي الله سبحانه وتعالى، ولذا فأنا جعلت توفير الخدمات هي النقطة الاولى وجعلت عدم التجديد لولاية ثالثة لرئيس الوزراء هي النقطة الأخيرة من ضمن النقاط التسع، لذا فأنا لا ارضى بأن يطول الزمان بهذه الازمة، ولابد من وضع حل لذلك".

وأوضح الصدر ان الحل يكمن في "دعوة رئيس الجمهورية وبصوت واحد لعقد جلسة البرلمان التي يطرح فيها (سحب الثقة) عنه، وان كان رئيس الوزراء على يقين أن الشعب والبرلمان معه فإنه سيرضى بعقد الجلسة ليصوّت له بتجديد الثقة، والا فإنه غير متيقن من ذلك، ومن يتيقن ان مشروعه ناجح ومقبول شعبيا وبرلمانيا فعليه ان يسارع لعقد الجلسة ايضا لسحب الثقة عمن يريد".

وتابع ان "التشكيك بنقص العدد او التشكيك بنزاهة التواقيع ليس حلا، بل الحل هو الوصول الى البرلمان والتصويت من قبل اعضائه على المشروع او عدمه لانهاء معاناة الشعب والخلافات السياسية المبنية على التهميش والاقصاء، خوفا من تفاقم الازمة وازدياد حدة النبرة الطائفية التي يتمسك بها مؤيدوا عدم سحبة الثقة وهو ما يؤدي الى ضرر لهذه الأصوات الشعبية المتخوفة، وانا معكم معكم لا مع عدوكم فأنتم ابناء العراق المظلومون، ولنقل كفى تحاربا من اجل الكرسي ولنجعل توحدنا من اجل الشعب وخدمته ونصرته".

وكان الصدر قد ذكر ردا على سؤال لأحد اتباعه، بشأن طبيعة عملية سحب الثقة، انه اتفق مع شركائه في اجتماع اربيل، ان تنحصر العملية في استبدال رئيس الوزراء دون غيره، مع استبداله بمرشح من التحالف الوطني حصرا على ان يلتزم بالدستور والاتفاقات الموقعة بين الكتل.

محللون: المالكي لن يتمكن من تشكيل حكومة أغلبية سياسية على رغم تهديده بتشكيلها

□ بغداد / ضرغام المالكي

يلوح ائتلاف "دولة القانون" بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي بين فترة وأخرى بتشكيل حكومة أغلبية برلمانية معربين عن اعتقادهم أنهم يملكون العدد الكافي لتشكيل هذه الحكومة.

لكن الواقع يقول أن "دولة القانون" لا يستطيع جمع العدد المطلوب لتشكيل هذه الحكومة.

وعلى رغم ان ائتلاف المالكي يعتبر ان عدم توقيع نحو ١٥٥ نائباً على طلب سحب الثقة من المالكي، تأييداً للأخير، فإن الاعتبارات السياسية والتوازنات الداخلية لا تتفق مع هذا الرأي حسب محللين اتفقوا على استبعاد قدرة ائتلاف المالكي تشكيل حكومة أغلبية برلمانية حتى وان وصل للعدد المطلوب لفعل ذلك الا بموافقة خصومه المتمثلين بالتحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري.

النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الحسين الياسري يقول لـ"مدى" ان" عقد المؤتمر الوطني ومناقشة جميع الخلافات العالقة بين الكتل السياسية هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة الراهنة" ويستدرك " لكن في حال عدم الاستجابة للدعوات عقد المؤتمر الوطني سيجعلنا أمام خيار واحد الا وهو تشكيل حكومة أغلبية برلمانية".

المحلل السياسي ابراهيم الصميدعي من جانبه توقع عدم قدرة "ائتلاف دولة القانون" على تشكيل حكومة أغلبية برلمانية وقال لـ"مدى" أن المالكي لا يستطيع تشكيل حكومة أغلبية الا أذا تمكن من إرضاء الخصوم الآخرين أي التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري.

وأشار الى أن "هؤلاء الخصوم غير مستعدين للذهاب الى المعارضة". مضيفاً أنه "في حال شكلت حكومة أغلبية فإن الخصوم الآخرين سينزلون الى الشارع أو يقدمون استقالاتهم وهذا يدخل البلاد في أزمة سياسية أكثر تعقيدا".

وتابع "المالكي لو كان يستطيع تشكيل حكومة أغلبية لشكلها من البداية حيث انه كان يملك العدد المطلوب لتشكيلها، لكنه لا يستطيع ذالك كون تشكيل الحكومات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اصبح مرهونا بالمحاصصة والتوافقات السياسية".

بدوره ربط المحلل السياسي أكرم الجبوري موضوع حكومة الأغلبية البرلمانية بالمشاكل العالقة بين الكتل السياسية. وأفاد لـ"المدى" بأن هناك مشاكل تتعلق بالجانب التشريعي داخل مجلس النواب والأخير لا يمكنه إقرار حكومة أغلبية".

وزاد "في حال تم تشكيل حكومة الأغلبية فإن المشاكل ستبقى عالقة ولا يستطيع مجلس النواب حلها".مشيراً إلى أن "على الأغلبية البرلمانية إذا تشكلت أن تحل المشاكل العالقة مع الكتل السياسية الأخرى قبل التوجه لتشكيل الحكومة". وبلغة الارقام فإن المالكي لا يستطيع حتماً تشكيل حكومة أغلبية برلمانية حيث يملك ائتلافه ٨٩ مقعدا داخل البرلمان بالاضافة الى أعضاء باقي مكونات التحالف الوطني من غير التيار الصدري والذين يبلغ عددهم مجتمعين ٣٠ نائباً ما يرفع العدد الى ١٢٤ نائب ولو افترضنا أن (٢١) عضوا من تجمع "الوفاء للعراق" الذي أعلن عنه قبل أيام ويضم الذين رفضوا سحب الثقة انضموا الى هذا التحالف فإن المجموع سيكون ١٤٥ نائباً وهذا يعني أن المالكي يحتاج الى ١٩ نائبا آخر قبل تمكنه من تشكيل حكومة أغلبية سياسية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح